

كلمة رئيس الجمهورية التي ألقاها الوزير الأول بمناسبة

انعقاد قمة الجنوب الثالثة لمجموعة 77 والصين

خمبالا (أوغندا)، 21 - 22 يناير 2024

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

– فخامة السيد يويري موسيفيني (Yoweri MUSEVENI)، رئيس جمهورية أوغندا الشقيقة،
– أصحاب الفخامة والسمو والمعالي،
– أصحاب السعادة،
– السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

يسعدني أن أتوجه بأحر التهاني لأخي فخامة الرئيس يويري موسيفيني (Yoweri MUSEVENI)
، ومن خلاله لأوغندا حكومة وشعباً على توليه رئاسة قمة الجنوب الثالثة متعهداً له بالانجاح و
التوفيق في مهامه السامية . كما أتوجه كذلك بجزيل الشكر والتقدير إلى أخي فخامة رئيس
جمهورية كوت ديفوار الديمقراطية، السيد ميغال ديار كاييل بازموذاز ، على جهود بلاده المميّزة ونشاطها
الدؤوب طيلة ترويضها لمجموعة ال 77 والصين خلال السنة المنصرمة .

تكتسي قممنا هذه التي نعتقد بعقد (19) سنة من القمة الثانية التي جرت بالدوحة ، أهمية
بالغة كونها تشكل مناسبة متجددة للتأكيد على روح الوحدة والتضامن والتكامل والتعاون
لبلوغ تطلعاتنا المشتركة في بناء مستقبل أفضل ، وهو الشعار الذي ارتأته الرئاسة الأوغندية
كعنوان بارز لهذا اللقاء التاريخي .

كما يشدّل هذا اللقاء ، مع اقتراب إحياء الذكرى الستين لإنشاء مجموعتنا ، فرصة سانحة
لإستشراف الأفاق للتعاون بين بلداننا بما يسهم في تعزيز الدور الرئيسيّ لبلدنا وتأثيره في

صياغة الخطاب الدولي وتأسيس القواعد القانونية المتعددة الأطراف ، في إطار رؤيته
مُشتركة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المستدامة والأمن، يفهمونها أوسعين .
- السيد الرئيس،

- السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

تعتقد قمتنا هذه في ظل ظروف دولية متغيرة ومتشابهة تتسم بالانقسامات والاستقطاب
والتحديات نتيجة توالي الأزمات والصدمات التي ألقت بظلالها على بلدان الجنوب متسببة في
تفاقم الأوضاع وتعميق الهوة أكثر بينها وبين دول الشمال . فالعولمة في تراجع، والائرابطية لم
تعد السمة الأبرز للتعاون الدولي وهو ما لمسناه بوضوح في الاستجابة غير المتناسبة
للتداعيات الكبرى لجائحة كوفيد - 19 التي عصفت بإقتصاديات العديد من الدول النامية وكذا
الآثار الملموسة الناجمة عن تغيير المناخ .

كما أن الأوضاع الجيوسياسية المتأزقة في العالم ، طرقت هي الأخرى على دولنا ، تحديات في
مجال الأمن الغذائي والطاقوي ، والتي شملت بدورها مضدرا لتأجيج الصراعات وتزايد حدة
الفقر وتعاطم الفوارق لاسيما في البلدان الأقل ثموا ، مع ارتفاع معدلات التضخم العالمي
وبلوغ القديونية في بعض البلدان مستويات لا تطاق .

ومن هنا تبرز الحاجة لتعزيز التنسيق والعمل المشترك ضمن مجموعة ال 77 والصين في إطار
نشاطها الطبيعي، ألا وهو الاظام متعدد الأطراف ، للحفاظ على وحدتها التفاوضية في
المنظمات الدولية بالشكل الذي يحفل بالحفاظ على مصالح الجنوب ، خاصة فيما يتعلق
بالمساواة في السيادة وتفضيل الحلول التوافقية في إطار تعددية الأطراف من جهة ، والتنمية
والتمكين والمعاملة الخاصة والتفضيلية على الصعيد الاقتصادي من جهة أخرى .

كما يعد من أولوياتنا ، العمل على إطلاق المبادرات الهادفة إلى المضي قدما بخطة التنمية
المستدامة لعام 2030 وأهدافها لاسيما ضمن إطار التعاون جنوب - جنوب باعتباره حجر الرأوية
في تحقيق تطلعاتنا المشتركة .

ودعما لهذا المسعى ، أدرجت الجزائر التعاون جنوب - جنوب كمحور ذي أولوية ضمن مقاربتها
التنموية الوطنية من خلال إطلاق العديد من المبادرات ذات البعد التكافلي على الصعيدين
الوطني ومتعدد الأطراف ، وتجسيد عدة برامج تعاون يدغم الشذرات في مجالات متعددة . ومن
ضمن المشاريع المؤهولة المهمة ، نذكر إنجاز خط الألياف البصرية المحورية العابرة للصحراء ،

بالإضافة إلى أنبوب الغاز الطبيعي والطريق السريع العابر للصحراء، وهي المبادرات التي من شأنها المساهمة في تعزيز التكامل الإفريقي وتطوير التبادلات التجارية الإفريقية البنّية.

- السيد الرئيس،

- السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إن الاختلالات التي تشهدها حوكمة النظام العالمي الحالي، القائم على هيمنة الدول الغنية على آليات اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والمالي، أدت إلى إضعاف قدرات بلدان الجنوب التي لزالَت تعاني من التهميش والتبعية وعدم القدرة على تقليص فجوة التنمية.

هذه المنظومة غير المتكافئة في آلياتها وألحقتها في تجلياتها تُبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح شامل للنظام الاقتصادي والمالي العالمي ليصبح أكثر إنصافاً، وتمثيلاً وتوازناً، وهو ما فتحت ترفاع من أجله بلادي منذ سبعينيات القرن الماضي ضمن رؤية متبصرة وطموحية تتطلع لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد، يجسد فعلياً مبدأ الاستقلال الاقتصادي للدول النامية كحكملي أساسي لاستقلالها السياسي وإطار متوازن ليس فقط من حيث الامتيازات بل أيضاً من حيث تحمل المسؤوليات وتقاسم الأعباء.

ولا شك أن إصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل جعلها أكثر تمثيلاً واستجابة لتطلعات وأولويات بلدان الجنوب، من شأنه إضفاء المزيد من الفعالية على عملها بما يعزز تعددية الأطراف ويسهم في رفع التحديات الإنمائية المطروحة والمائلة أمامنا اليوم. كما يعد إصلاح المؤسسات المالية متعدّدة الأطراف بما يعكس الدور المتنامي لدول الجنوب، ضرورة عاجلة لتحسين آليات تمويل التنمية والتخفيف من أثر الصدمات المالية على الاقتصاديات النامية.

ولا تزال مسألة تمويل التنمية مصدر انشغال رئيسي في ظل الصعوبات التي تواجهها بلدان الجنوب في تعبئة الموارد المالية اللازمة من أجل التنمية بسبب شحّ التدفقات المالية، وهو الوضع الذي فاقمه عبء الديون الخارجية والشروط المحجقة المفروضة، مما يقوض جهودها في تحقيق إصلاحات هيكلية لأنظمتها الوطنية وتسريع وتيرة نموها الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي يتطلب التفكير في وضع آليات فعّالة للتخفيف من وطأة الديون بما يشمل إلغائها أو إعادة هيكلتها وتعليق خدمات الدين لاسيما لصالح البلدان الأقل ثمواً. وفي الوقت الذي لا تزال مساهمة الدول النامية في التجارة العالمية والاستثمارات الدولية ضئيلة، مقارنة مع حجم إمكاناتها، يحثسي التعاون جنوب - جنوب أهمية قصوى من أجل تعزيز التدفق التجاري والاستثمارات البنّية وتطوير آليات الاندماج والتكامل الاقتصادي. ولا بد من الإشارة

هنا إلى أن ارتفاع وتقلب أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية، يُحدِّم علينا أكثر من أي وقت مضى، تبني مقاربة جديدة قوامها تكثيف المبادرات البيئية والاستفادة من الآليات والأطر التي أثبتت فعاليتها في دول الجنوب من خلال تعزيز الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتحسين التمويل والتحويل التكنولوجي والتنافسية وتحسين البيئة العالمية للاستثمار بما يتسق مع ركائز التنمية المستدامة ويعزز مبادئ الشفافية والعدالة والمرونة.

- السيد الرئيس،

- السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

على صعيد آخر، يبيح التحول الرقمي فرصا ويترجم تحديات كبيرة بالنسبة لدول الجنوب مما يُحدِّم بلورة إطار للتعاون المشترك من شأنه المساهمة في تقليص الفجوة الرقمية وتكثيف الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال بما يخدم أهداف التنمية المستدامة ويعزز سيادة والأمن السيبراني بلُداينا. وقد انخرطت الجزائر في مسعى فذووس لمواكبة الثورة الرقمية من خلال إنشاء المحافظة السامية للرقمنة كهيئة عليا مكلفة بتأطير وتنظيم وقيادة المشاريع الإستراتيجية في مجال التحول الرقمي.

كما لا يفوتني أن أشيد بالأشواط الواعدة التي قطعتها إفريقيا في مجال التجارة الرقمية في إطار الجهود التنموية للقارة، لا سيما الجهد الجاري لتسيير عملياتي تجميع الخطة العشرية الأولى وصياغة الخطة التالية لتنفيذ أجندة 2063 الإفريقية المقرر اعتماده فخرجاتها خلال القمة الإفريقية المقبلة، اللتان تتناولن التجارة الإلكترونية وجوانب أخرى متعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في إطار عدد من مجالات العمل ذات الأولوية والأهداف الإستراتيجية ذات الصلة، منها جودة الخدمات الأساسية والاندماج الإقليمي والبنية التحتية بما في ذلك إنشاء شوقي رقمي مودعة وموثقة.

في سياق متصل، تُشكل العلوم والتكنولوجيا والابتكار مجالات خصبه للتعاون جنوب جنوب، باعتبارها أحد محركات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وهو ما يستدعي تمشين مساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال وضع سياسات لتطوير المواهب وتحفيز البحث والابتكار العلمي والتكنولوجي. كما ينبغي إعطاء الأولوية للأولويات التي من شأنها وضع حد للقيود والأختيارات التكنولوجية والممارسات غير المنصقة التي تُعزقل وصول بلُداينا إلى هذه الأدوات والوسائل الحديثة والحيوية لتنميتها. كما تُشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة زواقد مهمة للنمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل



والابتكار ، مما يستدعي تعزيز الحوار والتعاون وتبادل التجارب والخبرات بين بلداننا في هذا المضمار ، وهو ما تعكف بلادي على تحقيقه من خلال فخرجات الاحتوة الإفريقية للمؤسسات الناشئة التي التّأمت في دورتها الثانية ، شهر ديسمبر الماضي ، وتُحُن بصدد التأسيس لإطار إفريقي لتطوير هذا النوع من المؤسسات بالتنسيق مع هيئات الاتحاد الإفريقي بما يتماشى والأهداف والمبادئ المُسطّرة ضمن أجندة 2063 .

وفي نفس الإطار ، تتطلع الجزائر لإطلاق مبادرتهم مماثلة على مستوى الجنوب من خلال اقتراح إنشاء مركز امتياز في مجال رصد وتثمين التجارب الناجحة للمؤسسات الناشئة المبتكرة ومد جسور التواصل وتبادل الخبرات والمبادرات بين مختلف أقطار فضائنا المُشترك .

فيما يخص التغيرات المناخية ، وبالنظر إلى آثارها الوخيمة على العديد من الدول النامية ، أصبح من الضروري بناء تصوّر مُشترك من شأنه تمكين بلداننا من مواجهة هذه الظاهرة لاسيما من خلال تعبئة الموارد اللازمة لضمان انتقال طاقتهم سليمة وزيادة قدرتهم الصمود في مواجهة التغيرات المناخية ، مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية المُستدامة والمسؤولية التاريخية للاقتصاديات المتقدمة في تدهور المناخ . ويظل تحريش العدالة المناخية من خلال تنفيذ الالتزامات ، شرطا أساسيا لتحقيق هذا الانتقال المنشود على نحو عادل .

وفي هذا الصدد ، تولي بلادي أهمية قصوى للتصدي بشكلي جدي ، للآثار السلبية لتغير المناخ ومواجهة الكوارث ، لاسيما من خلال مبادرتهم من أجل إنشاء قوة مدنية قارية للتصدي للكوارث الطبيعية وضمان تكفل فعلي وأنبي وتقديم الدعم الضروي للبلدان الإفريقية المتضررة من هذه الكوارث .

كما تتأهب بلادي لاستضافة القمة السابعة لرؤساء دول وحكومات البلدان المُصدرة للغاز في الثاني من شهر مارس 2024 ، وكأها عزم للعمل على جعل هذا اللقاء محطة فارقة في حياة المُنتدى تعزيز الحقوق السيادية للدول على مواردها وتدعم دور الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الحالي والمستقبلي وتجدد التزام الدول الأعضاء بتحسين الفعالية والأداءات البيئية لصناعة الغاز الطبيعي ، بما يسمح بتحقيق تحول عادل وشامل وواقعي نحو اقتصاد مُندفص الألبعثات.



- السيد الرئيس،

- السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

لَا شَكَّ أَنْ مَا يَحْدُثُ فِي الْأَرَاذِي الْفِلَسْطِينِيَّةِ الْمُخْتَلَّةِ مِنْ انْتِهَاكَاتِ صَارِحَةٍ لِلْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ
الْإِنْسَانِيِّ وَجُرْمَانِ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ مِنْ أْبْسَطِ حُقُوقِهِ يُشَكِّلُ وَضْعَةً عَارِ عَلَى جَبِينِ الْإِنْسَانِيَّةِ
جَمْعَاءَ ، وَيُؤَكِّدُ عَلَى الْإِزْتِبَاطِ الْوَثِيقِ بَيْنَ الْحَقِّ فِي الْإِتْنَمِيَّةِ وَحَقِّ الشَّعُوبِ فِي تَقْرِيرِ مَصِيرِهَا
وَقَفًّا لِمَبَادِي الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ وَقَرَارَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ ، وَهِيَ الْمَبَادِي الَّتِي لَطَالَمَا دَافَعْتُ
عَنْهَا مَجْمُوعَتْنَا .

وَهَذَا أَوْدُهُ أَنْ أَعْرَبَ عَنْ تَضَامُنِ الْجَزَائِرِ الْكَامِلِ وَاللَّامَشْرُوطِ مَعَ الشَّعْبِ الْفِلَسْطِينِيِّ مِنْ أَجْلِ
إِقَامَةِ دَوْلِيَّةِ الْمُسْتَقْلَامَةِ وَعَاصِمَتِهَا الْقُدْسِ الشَّرِيفِ .

وَفِي نَفْسِ السِّيَاقِ ، تُجَدِّدُ الْجَزَائِرُ ، دَعْمَهَا لِجُھُودِ الْأَمِينِ الْعَامِّ لِلْأَمَمِ الْمُتَّحِدَةِ وَمَبْعُوثِهِ
الشَّخْصِيِّ مِنْ أَجْلِ تَسْوِيَةِ عَادِلَةٍ لِقَضِيَّةِ الصَّحْرَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ خِلَالِ تَنْظِيمِ اسْتِفْتَاءِ تَرْبِيهِ وَعَادِلِ
يَضْمُنُ لِلشَّعْبِ الصَّخْرَاوِيِّ فَمَارَسَةَ حَقِّهِ غَيْرِ الْقَابِلِ لِلتَّصْرُفِ فِي تَقْرِيرِ مَصِيرِهِ .

وَحَتَامًا ، أَوْدُهُ الْآتَاكِيذَ عَلَى الْإِزْمَانِ الرَّاسِخِ بِالْمَبَادِي وَالْأَهْدَافِ الْمَوْسَّسَةِ لِمَجْمُوعَتِنَا ، وَاسْتِعْدَادِنَا
الْكَامِلِ لِمُوَاضَلَةِ الْعَمَلِ عَلَى تَرْقِيَّةِ الْتَعَاوُنِ وَالشَّرَاكَةِ بَيْنَ دَوْلِ الْجَنُوبِ بِمَا يُحَقِّقُ الرِّفَاهِيَّةَ
وَالْإِتْنَمِيَّةَ لِشُعُوبِنَا .

شكرا على كرم الإصغاء

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

